

اسال الله تعالى الحام الصواب ان علي كل شي قد بر وبال اجابة جدي سر
 التصريف علم بالصواب تعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليس بها اعاب
 لما كان قوله علم بشاملا للتصويد وغير التصويد اذ قد يمتدح جوهري
 المحذور فخرج بقوله تعرف بها احوال ابنية الكلم سوى الكفر والصرف
 ونقول ليست باعاب خرج علم النفس باقسامها في مجت المسنيات والمعربات
 فانه يقال هذا كما باعاب العرب والاشكال وانه كان مستملا على ذكر
 البناء والاعراب ويشهد له قول المصنف في الكتاب ان الحق بمقدري
 في الاعراب فاندفع اعتراض بعض السارحين بان دفع ما يدخل
 البنيات فيه وانما قال احوال ابنية الكلم ولم يقل ابنية الكلم ليكون
 محذورا عما اذ يخرج عنه في بعض احكام الادغام نحو انما اضرع
 وانما قيدنا ببعضه لانه بعضا داخل في البنية وهي الادغام وكلمة
 واحدة نحو شدة يشد واذا كان في كلمتين فتح يكون داخل في الاحوال
 لانه حال نظرا على الكلمة من كلمة اخرى ويخرج عنه ايضا في بعض
 احكام التقاء الساكنين مثل ضرب الرجل وانما قيدنا ببعضه لان
 البعض الاخر داخل في البنية وهو الذي يكون في كل واحد
 اذ هو راجع الى ابنية الكلمة لا الى احوالها نحو انطلق بسكون اللام
 وفتح القاف في انطلق ويخرج عنه ايضا احكام الوقف لانه ليست
 راجعة الى ابنية الكلمة لانه الوقف على جعفر ونريد وانما هما
 بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس لاجمعا اليها الكلمة هكذا ذكر
 في الشرح المنسوب الى المصنف وورد عليه بعض السارحين بان ينبغي
 ان يقال بعض احكام الوقف ايضا لانه بعضا راجع الى ابنية الكلم
 انما هو الوقف بتضعيف الاضغ نحو جعفر وغيره نظرا لانه قد ذكرنا
 ان بعض احكام الادغام راجع الى الابنية وهو ما يكون في كلمة واحدة

وبعضها

وبعضها احوال الابنية وهو ما يكون في كلمتين وهكذا ذكرنا في التقاء
 الساكنين فباي ثمن يفرق بين احوال جعفر اذ وقع عليه بالسكون
 او بالروم او بالاشمام او بالتضعيف فجعل بعضها احوالا لابنية و
 البعض الاخر في احوال الابنية تحت اذ الوقف بالاشمام مثلا في حاله
 كالتضعيف في حاله اخرى ولا ان يكون التغيير في بعض الصور بالحق
 الا يرى القول بعض السارحين الاعراب داخل في احوال ابنية الكلم لانه
 البنية تكون ايضا على حال باعتبارها فان زيد على ما قلنا اذ الاعراب اعم
 من ان يكون بالحق او بالروف وفي بعض ما ذكرنا وانه كان قد نظر
 سند كونه لكن ذكرنا ما ذكرنا وانما ينبغي ان يورد على هذا الكلام
 زيادة قوله احزاب وانه افاذ ما ذكره من ان احزابه من وجه اخر لانه
 خرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من استناد المعرفة الى المضاف
 استنادها الى المضاف اليه بل قد ينبغي ان يكون معلوما قبل ذلك كما حقق
 في موضع قبله لانه لا يكون ابنية الكلم في التصريف وهي عند جوهري
 ان يقال انما اريد بابنية الكلم موادها وجواهرها فلهذا ينبغي ان
 اذ هي من مباحث اللغة وليس من مباحث التصريف وانه اريد بطريق الكلام
 من الصناعات والاحوال في نفس احوال ابنية الكلم والاضافة في كونه في
 شجر ارا في معنى قول احوال ابنية الكلم على هذا التقدير احوال هي ابنية
 الكلم هكذا ذكره والتحقيق في هذا الموضع ان يقال المراد بابنية الكلم
 هي الاقفاض باعتبار ورودها وحرفها وسنذكر في الموضوعات باعتبار
 كونها مادة الكلمة وباحوال الابنية هي العوارض التي تلحقها في كل موضع
 على ما سنذكره في بعض الفصول في تصريفه واذا كان كذلك فما زاد
 من زيادة قولنا احوال ينطبق الكد على علم التصريف ويخرج عن المصنف
 اذ معرفة الابنية ليست منه فانما هو علم بقوله علم في احوال الابنية